د. علي إدريسي حسني
دكتور في العلوم السياسة والقانونية
تخصص قانون خاص

ضوابط ترشيد السياسة الاتهامية في القانون الجنائي المغربي :

توجه حقوقي مؤسساتي لتعزيز وتقوية ضمانات المحاكمة العادلة

(قراءة مدعمة بمستجدات
مشروع قانون المسطرة الجنائية 03.23)

الطبعة الأولى

الفهرسة

مقدمة 1
القسم الأول : الضوابط الحقوقية لترشيد السياسة الاتهامية في القانون الجنائي المغربي. 25
الفصل الأول : ضابط احترام وتدعيم قرينة البراءة. 26
المطلب الأول : ترشيد معايير الضبط والبحث والتحري والتفتيش. 31
المبحث الأول: مراجعة معايير الضبط والبحث والتحري. 33
الفقرة الأولى: النطاق الذاتي لمرحلة البحث والتحري عن الجرائم. 34
أولا. تعريف مرحلة البحث والتحري عن الجرائم. 34
ثانيا. آليات مرحلة البحث والتحري عن الجرائم. 37
ثالثا. الهيئات المكلفة بالبحث والتحري عن الجرائم. 40
الفقرة الثانية: النطاق الموضوعي لمرحلة البحث والتحري عن الجرائم. 42
أولا. البحث التلبسي. 44
ثانيا. البحث التمهيدي. 49
المبحث الثاني: الإرساء الفعلي للضمانات القانونية للوضع تحت الحراسة النظرية والتفتيش. 52
الفقرة الأولى: الإرساء الفعلي للضمانات القانونية للوضع تحت الحراسة النظرية. 52
أولا. تعريف الحراسة النظرية. 53
ثانيا. الضوابط القانونية للوضع تحت الحراسة النظرية. 57
ثالثا. مؤشرات حول الوضع تحت الحراسة النظرية. 68
الفقرة الثانية: الإرساء الفعلي للضمانات القانونية للتفتيش. 78
أولا: تعريف التفتيش. 78
ثانيا: الضوابط القانونية للتفتيش وجزاء عدم احترامها. 80
المطلب الثاني: ضمان التفعيل الأمثل لمعايير مناهضة التعذيب. 92
المبحث الأول: الضمانات القانونية المتاحة للكشف عن حالات التعذيب. 95
الفقرة الأولى: إشكالية تعريف التعذيب. 96
الفقرة الثانية: الضمانات القانونية للكشف عن حالات التعذيب. 100
المبحث الثاني: الترشيد الأمثل لإلتزامات النيابة العامة في الوقاية من التعذيب. 103
الفقرة الأولى: مساعدة النيابة العامة للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب على النهوض بمهامها. 104
الفقرة الثانية: حرص النيابة العامة على تطبيق الجزاءات القانونية لمواجهة مرتكبي التعذيب. 108

أولا. بطلان إجراءات البحث والتحري وتعطيل مبدأ ملاءمة المتابعة : 108
ثانيا. عدم الإعتداد بالاعتراف المنتزع تحت وطأة التعذيب : 109
ثالثا. في حالة ظهور حالات التعذيب 111
رابعا. رد الاعتبار لضحية التعذيب 112
الفصل الثاني: ضابط عقلنة سلطة الملاءمة في المتابعة. 119
المطلب الأول : تفعيل الضوابط القانونية لسلطة الملاءمة. 122
أولا. الأسلوب القانوني أو نظام الإتهام المبني على قانونية المتابعة: 123
ثانيا. الأسلوب التقديري أو نظام الإتهام المبني على ملاءمة المتابعة: 123
المطلب الثاني: آليات ترشيد سلطة الملاءمة. 130
المبحث الأول: توسيع رقابة قضاء الموضوع على سلطة النيابة العامة في تكييف الفعل الجرمي. 131
الفقرة الأولى. نطاق سلطة قضاء الموضوع في إعادة التكييف. 133
الفقرة الثانية. أثر إعادة التكييف على التصريحات المضمنة أمام النيابة العامة. 139
المبحث الثاني : توسيع رقابة النيابة العامة الأعلى للأدنى في ممارسة سلطة الملاءمة. 144
الفقرة الأولى. الحدود القانونية لمبدأ رقابة النيابة العامة الأعلى للأدنى في ممارسة سلطة الملاءمة. 144
الفقرة الثانية : تفعيل سياسة التجنيح آلية لتفعيل رقابة النيابة العامة الأعلى للأدنى. ... 150
القسم الثاني : الضوابط المؤسساتية لترشيد السياسة الاتهامية في القانون الجنائي المغربي. 165
الفصل الأول : ضابط تفعيل مبدأ تساوي الأسلحة بتعزيز الحق في الدفاع. 166
المطلب الأول : دعائم مبدأ الحق في الدفاع. 168
المبحث الأول. تعريف مبدأ الحق في الدفاع وأسسه التشريعية. 168
الفقرة الأولى : تعريف الحق في الدفاع. 168
الفقرة الثانية : الأسس التشريعية لضمان الحق في الدفاع. 171
أولا. الأسس الدولية لضمان الحق في الدفاع. 171
ثانيا. الأسس الوطنية لضمان الحق في الدفاع. 175
المبحث الثاني : الأساس القانوني لارتباط الحق في الدفاع بالحق في المحامي. 180
المطلب الثاني : المبررات الواقعية لضمان الحق في الاتصال بالمحامي. 189
المبحث الأول : ضمان حق المتهم في الصمت. 190
المبحث الثاني : حق المتهم في الاستفادة من باقي الضمانات القانونية. 197
الفقرة الأولى. الضمانات الإضافية للوضع تحت الحراسة النظرية. 198

أولا. مراعاة الحق في الإخبار بدواعي الاعتقال..... 198
ثانيا. مراعاة الحق في إخبار الأسرة..... 199
الفقرة الثانية : ضمانات احترام شكليات تحرير محاضر الاستماع..... 200
أولا. تعريف المحضر..... 200
ثانيا. شكليات المحضر..... 202
الفصل الثاني : ضابط ترشيد الاعتقال الاحتياطي واجراء المحاكمة داخل اجل معقول..... 205
المطلب الأول : ضابط ترشيد الاعتقال الاحتياطي. 205
المبحث الأول : الضبط المفاهيمي للاعتقال الاحتياطي ومؤشراته..... 207
الفقرة الأول. تعريف الاعتقال الاحتياطي. 208
الفقرة الثانية : حالات الاعتقال الاحتياطي والسلطات المختصة به..... 211
الفقرة الثالثة : مؤشرات حول الاعتقال الاحتياطي. 215
أولا: مؤشرات حول الاعتقال الاحتياطي في المغرب..... 220
ثانيا : مؤشرات حول الاعتقال الاحتياطي ببعض الأنظمة المقارنة..... 228
المبحث الثاني: ترشيد ضوابط ممارسة الاعتقال الاحتياطي. 231
الفقرة الأولى : دور قضاء الموضوع في ترشيد ممارسة الاعتقال الاحتياطي..... 232
الفقرة الثانية : اقتراحات لترشيد ممارسة الاعتقال الاحتياطي. 238
المطلب الثاني : ضابط ضمان اجراء المحاكمة داخل أجل معقول. 244
المبحث الأول : تفعيل حق المتهم في تفحص شرعية محاكمته. 246
المبحث الثاني: ضمان حق المتهم في المحاكمة داخل أجل معقول. 255
المبحث الثالث : تبني نظام المحاكمة عن بعد سبيل لضمان الحريات وصيانة الحقوق. 274
الفقرة الأولى : تعريف نظام المحاكمة عن بعد. 275
الفقرة الثانية : مبررات ومؤشرات اعتماد نظام المحاكمة عن بعد. 279
الفقرة الثالثة : تقييم اعتماد نظام المحاكمة عن بعد في نظام العدالة الجنائية بالمغرب. 288
أولا . القصور التشريعي: المحاكمة عن بعد محاكمة خارج إطار الإرادة التشريعية. 289
ثانيا. القصور الحقوقي: المحاكمة عن بعد انتهاك لضمانات المحاكمة العادلة. 291
ثالثا. القصور التقني: المحاكمة عن بعد انتهاك لمبدأي الحضورية والتواجهية. 292
الخاتمة: 297
لائحة المراجع: 303
الفهرسة 347

د. علي إدريسي حسني

دكتور في العلوم السياسة والقانونية
تخصص قانون خاص

يعالج الكتاب الذي بين أيدينا، موضوعا من المواضيع الآنية التي تمزج ما بين البعد الحقوقي والبعد التشريعي والبعد القضائي بجناحيه قضاء الحكم والنيابة العامة، ألا وهو "مدى تلاؤم سياسة الدعوى العمومية في بعدها الاتهامي مع الضوابط الحقوقية والمؤسساتية في التشريع الجنائي المغربي"، وفق التصور الجديد الذي يتجه صوب إيلاء السياسة الاتهامية المكانة التي تستحقها ضمن محاور السياسة الجنائية الوطنية.

بحيث اضحى الإقرار بالضوابط الحقوقية لترشيد السياسة الاتهامية من قبل المشرع المغربي، وسعيه نحو التلاؤم مع المعايير الدولية ذات الموضوع، يدفع بشكل أكيد من خلال المعطيات الإحصائية والتحليليات الأكاديمية التي تم حصرها طيلة فقرات هذا المؤلف، الذي ما هو الا جزء أول من بحث أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص والتي نوقشت برحاب كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس يوم 17 يوليوز 2021 بعنوان "التوجهات الحديثة لتنفيذ السياسة الجنائية في ظل استقلال النيابة العامة"، والتي نالت ميزة مشرف جدا مع تنويه خاص من لجنة المناقشة وتوصية بالنشر، الى القول بشكل متفائل، ان المغرب كدولة في محطيه الجيواستراتيجي يسير بخطى ثابتة في اطار توجه مؤسساتي غايته الأولى إرساء تفعيل ناجع لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة في سياق ضمان الحقوق وصيانة الحريات، بشكل يولي مبادئ ضمانات المحاكمة العادلة الأولوية في التطبيق، والسمو في التفعيل والتنزيل.

فلا أحد يستطيع أن ينفي دينامية الحرص على ضمان الحقوق وصيانة الحريات التي أخذت بعدا تصاعديا في التشريع الجنائي المغربي، منذ الإقرار الدستوري باستقلال السلطة القضائية، والإقرار التشريعي باستقلال النيابة العامة عن السلطة التنفيذية، الاستقلال الذي أضحى بشكل دعامة أساسية لتفعيل مبادئ ضمانات المحاكمة العادلة؛

فقد أمست دراسة توجهات النيابة العامة لتنفيذ السياسة الجنائية من الناحية الاتهامية، بمثابة مشاريع بحثية تفرض على الباحثين تحديد نطاق سلطة الاتهام، ومعالم سياسة ممارستها، بما يتماشى مع متطلبات تنفيذ السياسة الجنائية ككل، وصيانة ضمانات المحاكمة العادلة؛

وهو ما نعتقد أنه رفع التحدي عاليا أمام هؤلاء بشأن معايير دراسة ضوابط ترشيد هذه السياسة، والسبل العلمية لتقييم وتقويم عمل سلطة الادعاء العام في كل فترة من الزمن، وفي كل محطة من المحطات التشريعية أو المكتسبات الحقوقية، سيما ونحن مقبلون على المصادقة على مشروع قانون المسطرة الجنائية 03.23، علما أن مستقبل السياسة الجنائية الوطنية صار مرهونا بالدور الريادي الذي ينبغي أن تنهض به السلطة القضائية عموما والنيابة العامة خصوصا في المنظومة القضائية المغربية المتأصلة في التاريخ بتأصل وعراقة المملكة المغربية الشريفة.

لأجله، خلصنا في ثنايا هذا المؤلف الى ابراز العلاقة ما بين الضوابط الحقوقية والمؤسساتية، ودورها في ترشيد ممارسة السياسة الاتهامية باعتبارها الصورة العاكسة لسياسة الدعوى العمومية في مرآة السياسة الجنائية الوطنية.

المؤلف : د. علي ادريسي حسني.

مكتبة دار السلام

الهاتف - الفاكس : 05 37 72 58 29
Site web : www.darassalam.ma
E-mail : contact@darassalam.ma

الثمن 100 درهم

9 789920 440004